

المبحث الثالث

الديمقراطية في القرن العشرين بين الشمولية والتوسع العالمي

المطلب الأول: الديمقراطية قبل الحرب العالمية الثانية (بروز الشمولية):

برز تيار مناهض للديمقراطية عُرف بأسم (الشمولية) كرد فعل على مبادئ الحرية والمشاركة. ويُعزى ذلك إلى أن ليس جميع الأفراد يؤمنون بالحرية والديمقراطية؛ فبعضهم يمجّد السلطة المطلقة ويخضع لها، وآخرون يميلون إلى التسلط على الآخرين، وهناك من ينجذب إلى الخضوع لسلطة قوية والتمرد على غيرها، وأن بعض الأفراد يبحثون في داخلهم عن (زعيم) أو (قائد) يتبعونه.

وتقوم الشمولية على دمج السلطات وتركيزها في يد جهة واحدة، بخلاف مبدأ الفصل بين السلطات. وقد رأى أنصار الشمولية أن الديمقراطية تؤدي إلى تفكك السلطة بسبب الانشغال بالمصالح الفردية والنقد الدائم للحكومة، مما يضعف هياكل الدولة، ويجعلها خاضعة لمطالب الأفراد بدلاً من أن يكون الأفراد في خدمة الدولة.

وتهدف الشمولية بدرجة أساسية إلى إلغاء وجود المجتمع المدني من الخريطة الاجتماعية والسياسية للدولة، وإلى إزالة الفروق الفردية لصالح الانصهار الكامل في الدولة. ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمع المدني تسوده علاقات تنازع وشقاق بين أفرادها وجماعاته بسبب سيطرة المصالح الفردية، في حين أن الصالح العام لا يتحقق إلا من خلال تجاوز الفردية. ويرون أن الدولة مهددة بالزوال نتيجة تصادم الإيرادات الخاصة، وأن الطروحات التي تضع الفرد في موقع أسبق من الدولة وتطالب بخدمة الدولة له لا تمثل واقعاً عملياً. كما يرون أن المجتمع القائم على التعدد والتنازع يجب أن يُستبدل بنظام شمولي متكامل فيه المصالح الخاصة ضمن كل واحد موحد.

أما الدولة في نظرهم، فهي "الدولة التسلطية" في مقابل "الدولة الليبرالية"، ويحكمها "الرجل العظيم" الذي يوحد المجتمع ويزيل تناقضاته مؤقتاً من خلال حكم مركزي قوي، إذ لا مكان للديمقراطية في هذه الدولة، لأنها -وفقاً لرأيهم- فشلت في تحقيق التجانس بين الفرد والمجتمع. ويرون أن الديمقراطية تسير نحو

الديماغوجية ثم الاستبداد وفقاً لدورة تعاقب الحكم، وأن الشعب لا يسهم في بناء الدولة، بل إن "الرجل العظيم" هو من يصوغ الأمة والدولة.

كما دعى (كارل ماركس) إلى صهر الفرد في المجتمع وإلغاء الملكية الخاصة، وإقامة نظام يقوم على "ديكتاتورية البروليتاريا". ولاقت تلك الأفكار صدى واسع بعد الحرب العالمية الأولى، فتجلت في النازية بقيادة هتلر في ألمانيا، والفاشية بقيادة موسوليني في إيطاليا، والشيوعية بقيادة لينين في روسيا، مما أدى إلى انتشار الديكتاتورية بعدها مبدأً مقبولاً في الحكم، إذ يذوب الفرد وتختفي النزاعات، ويعلو صوت الزعيم بأعباءه موحد الأمة وقائدها، بينما يقتصر دور الأفراد على الطاعة والمساندة لا المعارضة والمشاركة.

ورغم انحسار الأنظمة الشمولية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا النمط من الحكم لم يختفِ تماماً، بل أعيد إنتاجه في أشكال جديدة، أبرزها نموذج حزب البعث في العراق، فهو صيغة محدثة للشمولية، إذ تركزت السلطة في يد فرد واحد هو رئيس النظام، الذي تبنى موقفاً معادياً لأي شكل من أشكال الديمقراطية. وقد اعتمد في حكمه على إحكام القبضة الأمنية، والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، وتوجيه التعليم والثقافة لخدمة أيديولوجيا الحزب وتعزيز الولاء للقيادة. وألغى الحزب أي دور مستقل للمجتمع المدني، وحوّل النقابات والمنظمات الجماهيرية إلى أدوات للتعبئة السياسية وتكريس هيمنة السلطة.

المطلب الثاني: الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية:

مثلت الحرب العالمية الثانية صراعاً بين الديكتاتورية (ألمانيا النازية- إيطاليا الفاشية- اليابان الإمبراطورية) وبين القوى الديمقراطية الغربية. ونتيجة لإنصار الأخيرة، تعززت مكانة الديمقراطية الغربية كإطار شرعي للسياسة أكثر قبولاً، مما دفع بعض الأنظمة الشمولية إلى تبني مظاهر شكلية للديمقراطية كالدساتير والبرلمانات والاستفتاءات الشعبية. وقد دفع تفكك الاتحاد السوفيتي وانحيار الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية إلى بروز موجة جديدة من التحول نحو الديمقراطية، ما جعلها تترسخ كنموذج أكثر شيوعاً في السياسة العالمية.

المبحث الرابع

أنماط الديمقراطية وتطورها في السياسات المعاصرة

المطلب الأول: أنماط الديمقراطية:

1- من حيث العلاقة مع النظام السياسي:

أ- الديمقراطية الليبرالية: وهو حكم الأكثرية مع احترام حقوق الأقلية، ووجود دستور مكتوب، وانتخابات دورية، وتداول سلمي للسلطة، وتعددية سياسية، وضمان حقوق الأفراد وحررياتهم. ورغم أن هذا النموذج هو الأوسع انتشاراً في عالم اليوم، إلا أنه يُنتقد لكونه يميل إلى تمثيل مصالح النخب السياسية والاقتصادية أكثر من تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقية، وأن الانشغال بالمكاسب الانتخابية قد يصرف الأنظمة عن وضع حلول للقضايا الاستراتيجية بعيدة المدى.

ب- الديمقراطية الشعبية: ويقوم على نظام حزب واحد يحتكر تمثيل الشعب (جمهورية الصين الشعبية) (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).

ت- الديمقراطية التوافقية: قيام النظام السياسي بتوسيع دائرة اتخاذ القرار بمشاركة أوسع، خاصة في القضايا المصيرية، فيؤخذ بعين الاعتبار صوت الأقلية في عملية صنع القرار، ويحدث في الدول ذات التنوع المجتمعي (عربي، ديني،...) والتي في طريقها للتحويل نحو الديمقراطية. وهذا النموذج يُضعف المسار المؤسسي للديمقراطية، لأن الأفرط في استخدامه يعطل العملية السياسية ويربك عمل النظام السياسي.

ث- الديمقراطية التشاركية: وهي مشاركة المواطنين في توجيه النظام السياسي وإدارته واتخاذ القرارات بدلاً من الاعتماد على الممثلين المنتخبين، عبر استطلاعات الرأي أو آليات أخرى، والمشاركة في الجمعيات والمؤسسات العامة وتقديم المقترحات إلى النظام السياسي، وفي الغالب تخص مدن ومناطق معينة، يدلي المواطنون بأرائهم في قضايا محلية كميزانية المدينة أو تطويرها وسبل الخدمات فيها.

ج-الديمقراطية المساواتية: ويقوم على المساواة في الموارد وفرص التعليم والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن المساواة أمام القانون وفي الحقوق والواجبات والمشاركة في النظام السياسي. ويقترب هذا النمط من الاشتراكية حيث يرى أن التفاوت الاقتصادي بين أفراد الشعب يؤدي إلى التفاوت السياسي، وأن للحكومة دور في الاقتصاد لمكافحة التوزيع غير المتكافئ للموارد، كما ترى أن لا معنى للحرية دون المساواة والعكس صحيح.

ح-الديمقراطية التداولية: وتجمع بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة، إذ يسمح للمواطنين بالتداول والتشاور والنقاش في عملية صنع القرار، من خلال المداولة بين صانع القرار ومجموعة من المواطنين حول موضوع معين، فيشارك المواطنون في صنع القرار وليس اتخاذه.

خ-الديمقراطية الرقمية: وظهر بعد الثورة العلمية في مجال التقنيات وانتشار شبكة المعلومات الدولية، حيث يستخدم التقنيات الرقمية لتعزيز الديمقراطية، فيتيح للمواطنين التواصل مع النظام السياسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، بما يعزز المشاركة السياسية.

2- من حيث العلاقة مع الشعب:

أ-الديمقراطية المباشرة: حيث كان يجتمع مواطنوا المدن الصغيرة للنقاش واتخاذ القرار. وقد اختفى هذا النمط نتيجة لاتساع رقعة الدولة، وتزايد أعداد السكان بما يصعب معه جمعهم في مكان معين ووقت محدد، فضلاً عن تنوع القضايا وتعقيدها، بحيث يصعب على المواطنين امتلاك المعرفة الكافية بجميع الجوانب والقطاعات والتخصصات المختلفة.

ب-الديمقراطية غير المباشرة: وتسمى الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، إذ يقوم المواطنون بانتخاب ممثلين عنهم في السلطة التشريعية ينوبون عنهم في اتخاذ القرار، وهو النمط الشائع في الديمقراطيات الحديثة والمعاصرة.

ت-الديمقراطية شبه المباشرة: هو خليط من النمطين السابقين، حيث يتخذ الشعب القرار في القضايا المصيرية عن طريق الاستفتاء، كالموافقة على الدستور. ومن مظاهر هذا النمط المبادرات الشعبية حين تتقدم نسبة معينة من الشعب بمبادرة إلى النظام السياسي.

مفهوم الديمقراطية ومكانته في الفكر والممارسة السياسية المعاصرة:

- 1- الانتشار العالمي للديمقراطية: فقد تبنتها العديد من الدول نموذجاً لتنظيم السلطة والعلاقة بين الدولة والمجتمع.
- 2- تفوقها على النظم الدكتاتورية: حيث خلفت الدكتاتورية إرثاً من التراجع والتخلف في الدول التي حكمتها.
- 3- القدرة على الاستيعاب والتعددية: لها القدرة على احتواء مختلف التوجهات، بما فيها الأصوات المعارضة والمنتقدة لها، ما يظهر مرونة وانفتاح بنيوي لها.
- 4- القدرة على تصحيح الذات: للديمقراطية آليات داخلية تمكنها من معالجة الانحراف والفساد دون حاجة إلى تقويض النظام السياسي أو إسقاطه، ما يعزز مناعتها السياسية.
- 5- الطابع التراكمي والتحويلي: لا تنشأ الديمقراطية دفعة واحدة، بل هي نتاج عملية تراكمية طويلة تُعرف بمرحلة التحول نحو الديمقراطية، تمر عبر إصلاحات مؤسسية وتنشئة سياسية واجتماعية تدريجية.
- 6- البعد الثقافي والسلوكي للديمقراطية: تتطلب الديمقراطية فكراً يؤمن بها وسلوكاً يُجسدها. (قاعدة شعبية واعية).
- 7- ضرورة التنشئة الديمقراطية: بناء الفكر الديمقراطي وترجمته إلى ممارسة فعلية يستلزم تنشئة اجتماعية-سياسية تأخذ بعين الاعتبار تعزيز قيم الحوار، والمشاركة، والمواطنة الفاعلة.
- 8- خصوصية النماذج الديمقراطية: لا توجد ديمقراطيتان متطابقتان، فالديمقراطية تتكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع، ما يجعل من كل تجربة ديمقراطية نموذجاً فريداً بحد ذاته.
- 9- الطبيعة المثالية المتطورة للديمقراطية: يصعب تحقيق الديمقراطية بشكل مطلق، لكنها تتيح آفاقاً مفتوحة للتطور المستمر وتحسين الأداء السياسي.

10- الارتباط بين الوعي والديمقراطية: لا يمكن ترسيخ الديمقراطية في بيئات يغلب عليها الجهل، فالمجتمعات غير الواعية قد تمنح الشرعية للاستبداد، ولو بصورة غير مباشرة.

11- علاقة الديمقراطية بالحرية: تُعد الحريات العامة من أبرز مكونات الديمقراطية، وأي استهداف لها يُعد استهدافاً صريحاً لجوهر النظام الديمقراطي.

12- المواطنة في النظام الديمقراطي: في الأنظمة الديمقراطية تختفي ثنائية "الحاكم والمحكوم"، إذ يصبح المواطن فاعلاً في اختيار السلطة وصناعة القوانين والسياسات العامة عبر ممثليه أو بشكل مباشر، ويمارس دوره في الرقابة والمساءلة، ويظل في الوقت ذاته محكوماً بهذه القوانين والقرارات، ولا يفقد هذا الدور إلا إذا تنازل عنه طوعاً بعزوفه عن المشاركة السياسية.

المبحث الخامس

الإسلام والديمقراطية

جاء الدين الإسلامي بنظام شامل وعام بيّن فيه مجموعة من النظم والقواعد وما يترتب عليها من آثار في هذه الدنيا وما بعدها؛ للحفاظ على المصالح العليا للنوع الإنساني، وبذلك يكون الإسلام قائماً على مبدأ الشمولية، إذ لا يقتصر على الجانب الديني أو الأخلاقي فحسب، بل يمتد ليشمل جميع مفاصل الحياة، كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيرها، مستنداً إلى قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة، بما يجعله نظاماً عالمياً قادراً على معالجة تحديات الإنسان في كل زمان ومكان.

المطلب الثاني: مواطن الاختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية:

العلاقة بين نظام الحكم في الإسلام والديمقراطية ليست علاقة تطابق تام ولا تضاد مطلق، بل هي علاقة مركبة تقوم على الالتقاء في بعض المبادئ كت تحقيق العدل وإشراك الشعب في القرار، مع الافتراق في الأسس الفلسفية كمسألة السيادة ومصدر التشريع. حيث ترى المرجعية الدينية في العراق أن الشعب هو مصدر الشرعية، مع مراعاة ثوابت الدين وقيم المجتمع، في حين ينصب النموذج الغربي للديمقراطية على أن الشعب فقط هو مصدر السلطات.